BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BTS BANK

التـقـريـر السـنـوي

2023

الـفـهـرس

تقديم البنك	**3**
توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع	**8**
الظرف العام	**9**
الجزء الأول: التمويل	**11**
الحصيلة الاجمالية	12
I- تمويل المشاريع الصغرى	12
II- منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	26
III-نشاط الاستغلال البنكي	33
الجزء الثاني: الإستخلاصات	**39**
I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى	40
II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة	45
الجزء الثالث: الأنشطة المساندة	**48**
I-التنظيم والنظام المعلوماتي	49
II-الإعلام والإشهار	51
III-التهيئة و التجهيز	51
IV-الإنتدابات والتكوين	52
V-الموازنة الإجتماعية	53
VI-لمسؤولية المجتمعية للبنك	56

تقديم البنك

تاريخ التأسيس:	**22 ديسمبر 1997**
رأس المال:	60 000 000 دينار
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
المساهمة العمومية في رأس المال:	%69,27
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
عدد الفروع:	28 فرع تجاري
عدد الموظفين:	304
نشاط التمويل:	• تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى • نشاط الاستغلال البنكي • الصيرفة الإسلامية • تمويل جمعيات القروض الصغيرة
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 891 542
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	bts@bts.com.tn
السجل الوطني للمؤسسات:	0614662X
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000

حوكمة البنك

مجلس الإدارة في 31 ديسمبر 2023		
الصفة/الاسم واللقب	**الهيكل الممثل**	**المدة النيابية**
رئيسة مجلس الإدارة السيدة نجلاء بن عبد الله	وزارة المالية	2024-2022
أعضاء مجلس الإدارة		
السيد علية بالشيخ	وزارة الاقتصاد والتخطيط	2024-2022
السيدة سلوى لنقر	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2023-2021
السيد كمال الورفلّي	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	2023-2021
السيد شكري المهدي	وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية	2025-2023
السيد يوسف العيداني	رئيس لجنة المخاطر (مستقل)	2023-2021
السيد المولدي الزيان	رئيس لجنة التدقيق (مستقل)	2025-2023
السيد الكامل الإينوبلي	ممثل صغار المساهمين	2025-2023
مراقب الدولة السيد أنس الهاني		
مراقبو الحسابات		
السيد ناجي الحاجي	مكتب (CNW)	2024-2022
السيدة نادرة الجلاصي سمار	مكتب (SNJ)	2024-2022

الإدارة العامة	
المدير العام السيد خليفة السبوعي	**المدير العام المساعد** السيد لطفي الوهيبي

اللجان والهياكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ومنشور البنك المركزي عدد 05-2021 الصادر بتاريخ 19 أوت 2021 حول إطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:

- التأكد من جودة وملاءمة نظام إنتاج المعلومات المالية وتناسق أنظمة قياس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة تطبيق المبادئ والممارسات المحاسبية للبنك،
- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
- مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيره،
- اقتراح تسمية أو عزل مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

عقدت لجنة التدقيق في إطار القيام بمهامها 7 إجتماعات خلال سنة 2023.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملياتية،
- المصادقة على نظام قيس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة احترام الإدارة العامة لسياسة قبول المخاطر التي تمّ وضعها،

- تحليل ومراقبة تعرض البنك للمخاطر، ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والتشغيلية،
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة،
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط،
- تعيين المسؤول عن هيكل إدارة المخاطر

عقدت لجنة المخاطر في إطار القيام بمهامها 7 إجتماعات خلال سنة 2023.

لجنة التعيينات و التأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في:

- وضع سياسة التعيين والتأجير،
- وضع سياسة تعويض المسيرين والإطارات العليا والإنتدابات،
- تصوّر ومتابعة سياسة تعيين أعضاء مجلس الادارة واللجان والادارة العامة وهياكل الرقابة،
- وضع منهجية تقييم عمل مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

عقدت لجنة التعيينات والتأجير في إطار القيام بمهامها 13 إجتماعا خلال سنة 2023.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،
- اقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

عقدت لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في إطار القيام بمهامها إجتماعين إثنين خلال سنة 2023.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

تتولى هذه اللجنة خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،

- المصادقة على إسناد الصفقات،
- التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
- النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

عقدت اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في إطار القيام بمهامها 5 إجتماعات خلال سنة 2023.

لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025)

تتولى هذه اللجنة مساعدة مجلس الإدارة في متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025).

وتتولى اللجنة المذكورة موافاة مجلس الإدارة بتقارير متابعة دورية وتقرير تقييم نصف مرحلي وتقرير التقييم نهائي حول تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025).

عقدت لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025) في إطار القيام بمهامها إجتماعا واحدا خلال سنة 2023.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2023

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	**4 156 963**	**41 569 630**	**69,28**
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	606 030	6 060 300	10,10
مساهمة القطاع الخاص	**1 843 037**	**18 430 370**	**30,72**
المجموع	**6 000 000**	**60 000 000**	**100,00**

الظرف العام

تميزت سنة 2023 بتزامن جملة من العوامل الاقتصادية غير الملائمة على الصعيدين الخارجي والداخلي. فعلى الصعيد الخارجي« لا يزال التعافي العالمي بطيئا مع تزايد التباعد بين المسارات الإقليمية وضآلة هامش الخطأ في السياسات » ، حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول افاق الاقتصاد العالمي الذي أبرز تباطئ النمو العالمي من 3,5% في سنة 2022 إلى 3.1 % سنة 2023 بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية في ضوء تواصل الحرب الروسية الأكرانية وارتفاع منسوب الصراع في منطقة الشرق الأوسط، الى جانب استقرار نسب التضخم في مستويات مرتفعة نسبيا رغم تسجيل بداية تراجع في المنحى العام للأسعار بفضل تشديد السياسات النقدية مدعومة بتراجع الأسعار العالمية للمواد الأولية مقارنة بالسنة الماضية.

أما على الصعيد الداخلي، فقد ألقت صعوبات الظرف العالمي بظلالها على الاقتصاد الوطني التي ازدادت حدتها بالظروف المناخية غير الملائمة وتدني القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي والمناجم فضلا عن تواصل ضعف ديناميكية الاستثمار الخاص، لتتراجع بذلك نسبة النمو الاقتصادي لكامل سنة 2023 الة نسبة 0.4 % بالأسعار القارة مقابل 1.8 % مقدرة أوليا و2.4% خلال سنة 2022.

وقد كان لهذه الصدمات المتتالية أثر مباشر على التوازنات الكبرى للاقتصاد حيث ظلت نسبة البطالة عند أعلى مستوياتها إذ إرتفعت إلى حدود 16,4% في موفي سنة 2023، فيما استقر المعدل السنوي للتضخم في مستوى 9,3 % خلال كامل السنة مقابل 8,3 % مسجلة في سنة 2022، هذا الى جانب تواصل الضغوطات على المالية العمومية والمدفوعات الخارجية في علاقة بضرورة المحافظة على تعهدات الدولة بعنوان التدخلات الاجتماعية وخلاص المزودين والدائنين الأجانب.

لقد أدت استمرارية هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي العام الى تزايد التحديات المطروحة على السياسات العمومية وبخاصة القطاع المالي الذي اتسم أدائه بالملائمة بين ضرورة مواصلة دوره في تمويل الاقتصاد من جهة والحرص على تحسين أدائه وضمان صلابة أسسه والالتزام بالمعايير الترتيبية الجديدة على المستويات المحاسباتية والجبائية والمالية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، لعب القطاع البنكي دورا هاما في المحافظة على استمرارية نشاط المؤسسات وديمومة العديد من المشاريع المنتجة وخلق فرص جديدة للتشغيل حفاظا على الاستقرار الاجتماعي المنشود وذلك

من خلال تقديم التمويلات لمختلف الأعوان الاقتصاديين بالرغم من تزايد شح السيولة وارتفاع المخاطر على الاستقرار المالي خصوصا وهو ما دفع البنك المركزي التونسي إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والاحترازية المطلوبة من ذلك تقييد توزيع الأرباح على مستوى المؤسسات البنكية وكذلك تشديد شروط الاقتراض في علاقة بارتفاع نسب الفائدة المديرية للبنك المركزي لكبح جماح الأسعار وتجنب المزيد من انزلاق قيمة الدينار، وهي تدابير وان ساهمت في تجنب تدهور الوضع المالي فإنها أثرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على موازنات المؤسسات والمركز المالي للمشاريع الاستثمارية.

ولتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية وبلوغ الأهداف المنشودة للنمو والاستقرار المالي، اقرت الحكومة العديد من الإجراءات التحفيزية والداعمة للنسيج المؤسساتي سواء في إطار قانون المالية لسنة 2023 أو في إطار برامج خصوصية للدعم المالي.

في هذا المضمار توجهت أهم التدخلات العمومية نحو تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن في إطار مقاربة تنموية تقوم على إيلاء الأولوية للجانب الاجتماعي وحماية وادماج الفئات الهشة ومحدودو الدخل.

وقد تمحورت أهم أحكام قانون المالية لسنة 2023 في باب مساندة تدخلات البنك التونسي للتضامن حول رصد اعتمادات إضافية تمثلت في:

- تخصيص 10 م د لمساعدة أصحاب المشاريع من الفئات الهشة والعائلات محدودة الدخل،
- دعم أصحاب المشاريع الصغرى بقروض المال المتداول لتمكينهم من استعادة نشاطهم،
- رصد خط تمويل لدعم الشركات الأهلية بإعتمادات قدرها 20 م د.

ومن شأن هذه المبادرات حتما أن تعزز رصيد البنك في مجال الادماج المتالي وتدعيم دوره الاقتصادي والاجتماعي باعتباره ذراعا من الأذرع المالية للدولة في النهوض بريادة الأعمال والتقليص من الفقر والتفاوت بين الفئات والجهات.

كما ستمكن هذه المقاربة من توفير الموارد والإمكانات المؤسساتية والمالية الملاءمة لاستكمال تنفيذ مختلف المشاريع والمبادرات الاصلاحية المرسمة باستراتيجية وعقد برنامج البنك التونسي للتضامن للفترة 2021-2025 وبلوغ مؤشرات الأداء ذات العلاقة، في إطار رؤية شاملة وطموحة ترمي الى إرساء بنك مجدد ومساند للمؤسسات والمشاريع الصغيرة وداعم للإدماج المالي.

الجزء الأوّل

التمويل

الحصيلة الإجمالية

سجّل نشاط البنك خلال سنة 2023 تطورا ملحوظا في نسق نشاط تمويل المشاريع الصغرى والقروض الصغيرة بنسبة ناهزت **10.6%** من حجم الإستثمارات و **8,4%**من حجم القروض و**1.6%** من عدد القروض المسندة مقارنة بسنة 2022، كما يبيّنه الجدول التالي:

		2022	2023	نسبة التطور (%)
المشاريع الصغرى	العدد	15 488	16 367	5.7
	حجم القروض (م د)	177.4	195.4	10.1
	حجم الإستثمارات (م د)	246.3	277.6	12.7
القروض الصغيرة الممولة عن طريق الجمعيات	العدد	41 402	41 411	0.2
	حجم القروض (م د)	95.187	100.212	5.0
المجموع	**العدد**	**56 890**	**57 778**	**1.6**
	حجم القروض (م د)	**272.6**	**295.6**	**8.4**
	حجم الإستثمارات (م د)	**341.5**	**377.8**	**10.6**

I – تمويل المشاريع الصغرى :

- ✓ **عدد المصادقات** **16 367 قرض**
- ✓ **مبلغ القروض** **195.4 م د**
- ✓ **كلفة المشاريع** **277.6 م د**

سجّلت سنة 2023 إرتفاعا قياسيا في عدد القروض المسندة من قبل البنك بتجاوزها سقف 16 ألف قرض، وهو مستوى استثنائي في عدد القروض.

ويعود هذا الإرتفاع إلى الجهود التي بذلها البنك في معاضدة الباعثين الصغار في تمويل مشاريعهم وكذلك تنفيذ برامج تمويل جديدة.

وقد تساهم هذه القروض المسندة خلال سنة 2023 في إحداث ما يزيد عن **24 300** موطن شغل.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الموافقة على مطالب التمويل الواردة على فروع البنك خلال سنة 2023 بلغت **70%** من العدد الجملي للمطالب (المصادقة على تمويل 16367 مطلب قرض من جملة 23247 مطلب مسجل لدى البنك).

1- حصيلة قروض الاستثمار

شهد نسق إسناد قروض الإستثمار خلال سنة 2023 تطوّرا ملحوظا مقارنة بسنة 2022 بنسبة ناهزت **25%** من عدد القروض و**15%** من كلفة الإستثمارات، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **6196** قرض بكلفة إستثمار تناهز **197 م د** خلال سنة 2022 إلى **7755** قرض بكلفة إستثمار تناهز **227 م د**، ويعود هذا التطوّر بالأساس إلى تنفيذ عديد برامج الإستثمار خلال سنة 2023.

وقد تم تمويل قروض الإستثمار أساسا ضمن الآليات التالية:

1-1- قروض استثمار في إطار تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية "fonapram"

شهد نسق تمويل مشاريع الاستثمار في إطار تدخلات الصندوق المذكور خلال سنة 2023 تراجعا طفيفا من حيث عدد القروض وكلفة المشاريع من **2688** قرض بكلفة

إستثمار تناهز **105.7 م د** خلال سنة 2022 إلى **2148** قرض بكلفة إستثمار تناهز **93.6 م د** خلال سنة 2023، ويعود هذا التراجع بالأساس إلى تزايد طلبات التمويل على برامج وخطوط تمويل أخرى.

1-2- قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية

يتم إسناد قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية تشمل المجالات التالية:

- منظومات في القطاع الفلاحي
- منظومات في قطاع الصناعات التقليدية
- منظومة العناية بالبيئة
- منظومة الإعلامية وتكنولوجيات الإتصال

وقد تولى البنك إسناد **614** قرض لتمويل منظومات فلاحية بكلفة جملية للمشاريع تناهز **27.2 م د** خلال سنة 2023، وتتعلق هذه المشاريع أساسا بتمويل الميكنة الفلاحية والنقل المبرّد ومشاريع فلاحية مندمجة.

1 -3- قروض إستثمار للتمكين الإقتصادي لفائدة المرأة

شهد نسق قروض الإستثمار لفائدة المرأة خلال سنة 2023 تطوّرا ملحوظا مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **121** قرض بكلفة إستثمار تناهز **2.3 م د** خلال سنة 2022 إلى **312** قرض بكلفة إستثمار تناهز **8.8 م د** خلال سنة 2023 وذلك عن طريق برنامج "رائدات" الذي يوفّر 20% من كلفة المشاريع الممولة.

وتسند إعتمادات برنامج "رائدات " على مدّة سداد قصوى بـ 5 سنوات ومدّة إمهال بثلاث سنوات وبدون نسبة فائدة.

1-4- قروض إستثمار بصيغة المرابحة

سجل عدد قروض الإستثمار بصيغة المرابحة خلال سنة 2023 إستقرارا مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2022 حيث تم تمويل **91** مشروع بكلفة إستثمار تناهز **6.9 م د** موفى سنة 2023 مقابل **98** مشروع بكلفة إستثمار تناهز **6.6 م د** موفى سنة 2022.

1-5- قروض إستثمار في إطار برنامج "Machrou3ek"

يتم تمويل مشاريع صغرى في إطار هذا البرنامج عن طريق قروض بنكية مع منح مالية بقيمة **30 أ.د** للمشروع الواحد في إطار التعاون التونسي الألماني.

وقد تولى البنك تمويل **40 مشروع** بكلفة إستثمار تناهز **2.1 م د**

2- قروض الإستغلال

2-1- تمويل المواسم الفلاحية

شهد نسق تمويل المواسم الفلاحية تطوّرا ملحوظا بين سنتي 2022 و2023، حيث إرتفعت جملة القروض المسندة من **483** قرض موسمي بحجم قروض يـناهز **6.9 م د** خلال سنة 2022 إلى **2680** قرض موسمي بحجم جملي للقروض يناهز **21.1 م د** خلال سنة 2023، وذلك حسب ما يبيّنه الجدول التالي:

تطور القروض الموسمية (2023/2022)

النشاط الموسمي	2022		2023	
	عدد القروض	حجم القروض (م د)	عدد القروض	حجم القروض (م د)
زراعة الحبوب	313	4.308	1984	14.017
جني وخزن التمور	67	1.535	589	6.061
زراعة الخضراوات	84	0.77	64	0.581
أنشطة مختلفة	19	0.24	43	0.425
المجموع	**483**	**6.853**	**2680**	**21.084**

❖ تمويل موسم زراعة الحبوب

شهد نسق تمويل موسم زراعة الحبوب سنة 2023 تطوّرا ملحوظا مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **313 قرض موسمي** بكلفة جملية للقروض تناهز **4.3 م د** سنة 2022 إلى **1984 قرض موسمي** بكلفة جملية للقروض تناهز **14 م د** خلال سنة 2023.

❖ تمويل موسم جني التمور

شهد نسق تمويل موسم جني التمور خلال سنة 2023 تطوّرا ملحوظا مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **67 قرض** بكلفة جملية للقروض تناهز **1.5 م د** سنة 2022 إلى **589 قرض** بكلفة جملية للقروض تناهز **6.1 م د** سنة 2023.

علما وأنه تم خلال سنة 2023 ضبط إجراءات إستثنائية لتمويل موسمي زراعة الحبوب وجني التمور تشمل ما يلي:

- حذف الوثائق التالية من مطلب القرض: شهادة اثبات الكفاءة المهنية – شهادة ملكية الأرض الفلاحية – الفاتورات التقديرية – الإلتزام بالتفرغ الكلي، وإقتصار مطلب التمويل على الوثائق التالية:
  - ✓ مطلب قرض
  - ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
  - ✓ شهادة إستغلال أرض فلاحية تسلم من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مرجع النظر
- ضبط آجال الموافقة على مطالب التمويل وصرف القروض كما يلي:

- ✓ 5 أيام من تقديم مطلب القرض إلى غاية الحصول على الإشعار بالموافقة.
- ✓ 5 أيام من الإمضاء على عقد القرض إلى غاية صرف الأموال المتداولة.

2-2- قروض المال المتداول في قطاع الصناعات التقليدية "ONA FDR"

شهد نسق قروض المال المتداول في قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2023 تطوّرا ملحوظا مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض من **2511 قرض** بحجم جملي للقروض يناهز **9.2 م د** سنة 2022 إلى **3746 قرض** بحجم جملي للقروض يناهز **14.2 م د** سنة 2023.

2-3- تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة

شهد نسق تمويل الاحتياجات من الأموال المتداولة لفائدة حرفاء البنك تطوّرا ملحوظا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بنسبة ناهزت **20%** من عدد القروض و**37%** من حجم هذه القروض، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **678** قرض مال متداول بقيمة جملية تناهز **6.9 م د** خلال سنة 2022 إلى **812** قرض بقيمة جملية تناهز **9.5 م د** خلال سنة 2023.

2-4- قروض مسندة في إطار برنامج "Maktabti"

تولى البنك احداث منتوج جديد "Maktabti" مخصص لتمويل إحداث أو توسعة المكتبات، وتسند القروض بسقف تمويل يصل إلى حدود 30 أ.د بالنسبة للإحداث و20 أ.د بالنسبة للتوسعة.

وقد تولى البنك تمويل **103** مشروع بكلفة جملية للمشاريع تناهز **2 م د**.

2-5- قروض لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل

تم إحداث خط تمويل بقيمة **10م د** مخصص لإسناد قروض بشروط ميسّرة لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل عن طريق البنك. وتسند هذه القروض بسقف تمويل لا يتعدى 5 آلاف دينار على مدّة سداد قصوى بـ 6 سنوات ومدّة إمهال بسنة واحدة وبدون نسبة فائدة.

وقد تولى البنك إسناد **1918 قرض** بكلفة جملية تناهز **9.5 م د**.

3- تمويل بصيغة الإجارة

شهد نسق التمويل بصيغة الإجارة إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بنسبة **32%** من حجم هذه التمويلات، حيث إرتفع من **522** تمويل بكلفة إستثمار تناهز **29.6 م د** موفى سنة 2022 إلى **629** تمويل بكلفة إستثمار تناهز **39.1 م د** موفى سنة 2023.

وتمثل التمويلات بصيغة الإجارة الموجهة لنقل الأشخاص (تاكسي - لواج – نقل ريفي) نسبة 53% من حجم هذه التمويلات.

4- تمويل مؤسسات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني

4-1- الشركات الأهلية

تم إحداث خط تمويل بقيمة **20م د** مخصص لتمويل الشركات الأهلية، وتسند القروض بشروط ميسّرة وبسقف تمويل لا يتعدى **300** أ.د على مدة سداد بـ **7 سنوات** منها **سنة إمهال** وبنسبة فائدة بـ **5%.**

وقد تولى البنك إتخاذ جملة من الإجراءات لتيسير عملية تمويل الشركات الأهلية تمثلت في:

- ✓ إعداد مذكرة تنظيمية مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لضبط إجراءات التمويل.
- ✓ تركيز منصة متابعة إلكترونية بموقع واب البنك مخصصة لقبول مطالب التمويل.
- ✓ معالجة وفرز المطالب الإلكترونية من قبل فريق عمل مركزي على مستوى البنك.
- ✓ متابعة الشركات الأهلية التي تتوفر لديها شروط التمويل لتقديم ملفاتها بفروع البنك.
- ✓ دراسة مطالب التمويل في إطار لجان جهوية مختصة تضم كافة الأطراف الشريكة واقتراح قرارات التمويل بخصوصها.

وقد تم تمويل دفعة أولى من هذه الشركات شملت **15 شركة أهلية** بكلفة إستثمار تناهز **4.1 م د** متواجدة أساسا بالولايات الداخلية وينشط أغلبها في القطاع الفلاحي.

4-2- مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

تم تخصيص إعتمادات بقيمة 10 م د لتمويل مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني خلال سنة 2023، وتسند القروض بشروط ميسّرة وبسقف تمويل لا يتعدى 300 أ.د على مدة سداد بـ 7 سنوات منها سنة إمهال وبنسبة فائدة بـ 5%.

تولى البنك تمويل **39 مؤسسة إقتصاد إجتماعي وتضامني** بكلفة إستثمار ناهزت **4.1 م د.**

5- تحليل المصادقات

5-1- حسب أصناف خطوط التمويل

يعتمد البنك التونسي للتضامن في تدخلاته على صنفين من خطوط التمويل:

- ✓ الصنف الأول: الموارد الذاتية للبنك
- ✓ الصنف الثاني: التصرّف للحساب "Gestion pour compte"

حصة **86.6 %** من تمويلات البنك خلال سنة 2023 تتأتى من مواردها الذاتية من حيث حجم القروض لتمويل قرابة 52% من عدد هذه القروض، وذلك بإعتبار أن مبالغ القروض المسندة في إطار التصرّف للحساب تعتبر ضعيفة نسبيا وتتعلق أساسا ببرامج ذات صبغة إجتماعية ولتوفير الأموال المتداولة كما يبينه الجدول التالي:

	الموارد الذاتية للبنك		التصرّف للحساب		المجموع	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
عدد القروض	6597	8486	8891	7881	15488	16367
النسبة (%)	%42.6	%51.8	%57.4	%48.2	%100	%100
حجم القرض (م د)	144.3	169.3	33.1	26.1	177.4	195.4
النسبة (%)	%81.3	%86.6	%18.7	%13.4	%100	%100

5-2- حسب القطاعات الإقتصادية

شهدت سنة 2023 إرتفاعا ملحوظا في حصة القطاع الفلاحي من حيث كلفة المشاريع الممولة من **7%** خلال سنة 2022 إلى **15%** خلال سنة 2023 مقابل إستقرار نسبي في حصة قطاع الخدمات (**58%**) و المهن الصغرى (**20%**).

ويعود الإرتفاع الملحوظ في كلفة المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي خلال سنة 2023 إلى تمويل البنك للشركات الأهلية ولمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بالإضافة إلى إرتفاع حصة القروض الموسمية الفلاحية.

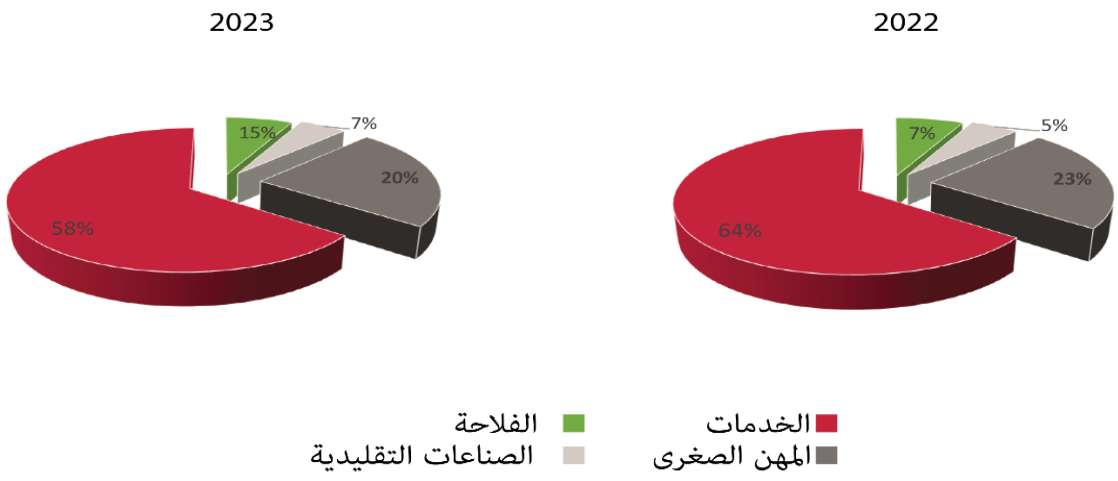

5-3- حسب المستوى التعليمي

سجّل البنك خلال سنة **2023** استقرارا في عدد المشاريع الممولة لفائدة حاملي الشهائد العليا بـ **2793** مشروع بكلفة إستثمار جملية تناهز **92.2** م د أي بنسبة في حدود **33%** من كلفة المشاريع.

5-4- حسب الجهات

تبرز حصيلة الإنجازات إرتفاعا ملحوظا في حصة الجهات الداخلية لتبلغ نسبة **55%** من عدد القروض وإستقرارا في حصة الإستثمارات إلى حدود **41%**، مقابل **50%** من عدد القروض و**40%** من حجم الإستثمارات خلال سنة 2022، ويعود هذا الإرتفاع خصوصا إلى عدد المشاريع التي إستفادت بها الجهات الداخلية في تمويل المواسم الفلاحية وإعتماد نظام الحصص بين الولايات في إسناد القروض الموجهة لفائدة الفئات محدودة الدخل.

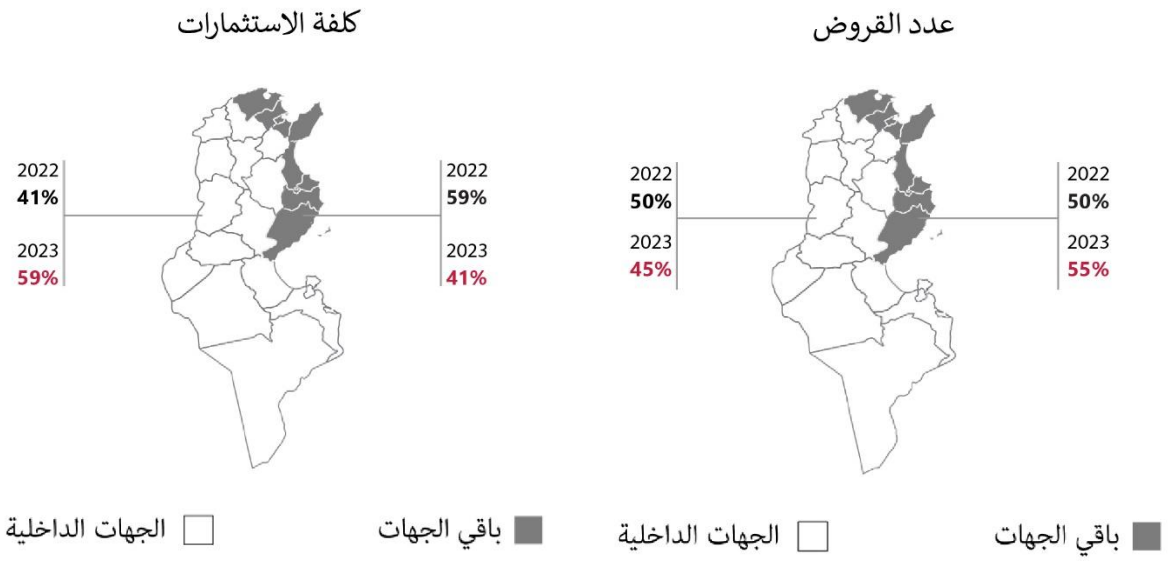

5-5- حسب النوع الإجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تحسنا ملحوظا في حصة المرأة من عدد القروض من **46%** خلال سنة 2022 إلى **51%** خلال سنة 2023، ويعود هذا التحسن بالأساس إلى إرتفاع حصة القروض المسندة في إطار برنامج ريادة الأعمال النسائية "رائدات".

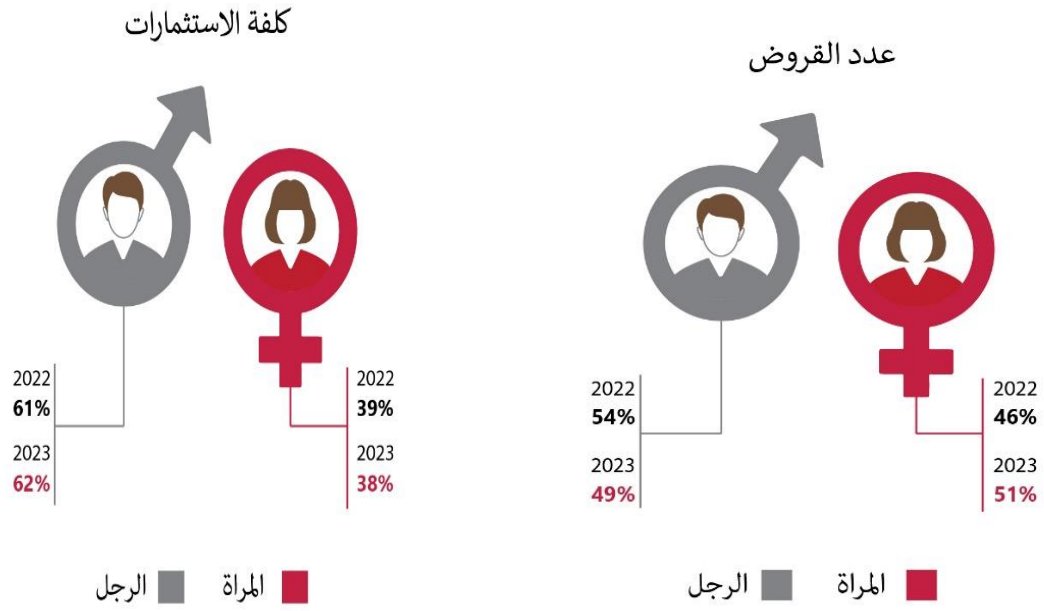

5-6- حسب نوعية المشروع

سجلت حصة مشاريع الإحداث إرتفاعا ملحوظا من **30%** إلى **37%** من عدد المصادقات وإستقرارا في كلفة الإستثمارات إلى حدود الـ **53%** خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، ويعود هذا التحسن أساسا إلى إستهداف البنك باعثين جدد من خلال تنويع المنتوجات البنكية المنجزة بالشراكة مع عديد الأطراف.

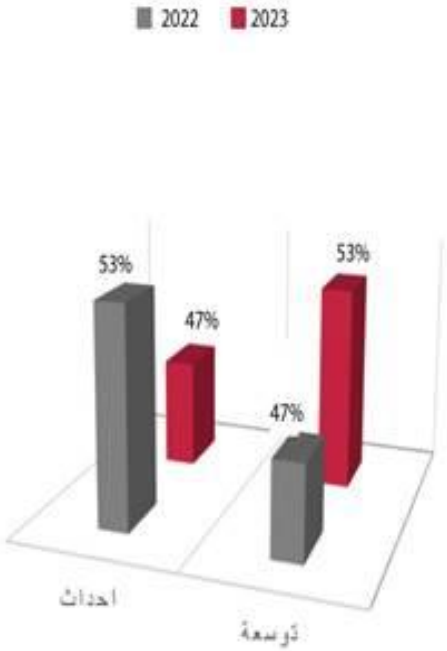

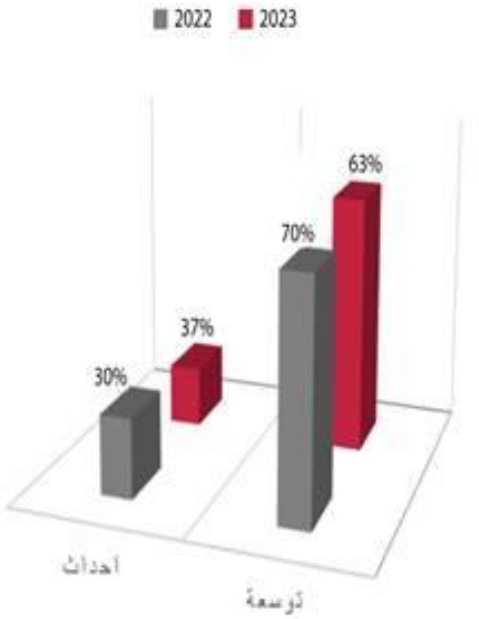

6- إنجاز المشاريع الصغرى

بلغت جملة الدفوعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2023 ما قدره حوالي **197 م د.**

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص **6744** عملية تزوّد لفائدة باعثين ممولين بمبلغ جملي ناهز **135 م د**، موزعة كما يلي:

- 556 عملية تزود لإقتناء وسائل نقل بقيمة 34.8م د.
- 6188 عملية تزود لإقتناء تجهيزات مختلفة بقيمة 100.2م د.

كما تولى البنك القيام بـ 12219عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها حوالي 62 م د لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

II - منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

1-حصيلة الإنجازات

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة عن طريق **200** جمعية تنموية خلال سنة **2023** ما قدره **41411 قرضا** بمبلغ يقدر بـ **100.212 م د** مقابل **41402 قرض** بمبلغ **95.187 م د** خلال سنة **2022** أي بزيادة تقدر بحوالي **0.2 %**من عدد القروض و**5.0%** من حجم القروض.

كما ساهمت جمعيات القروض الصغيرة خلال سنة **2023** في تمويل عديد البرامج الخصوصية إلى جانب البرنامج السنوي العادي وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد القروض المسندة	مبلغ القروض المسندة (م.د)
البرنامج السنوي العادي	**31589**	**69.44**
البرامج الخصوصية	**9822**	**30.76**
برنامج المنظومات الإقتصادية	6260	16.77
برنامج الخضروات	990	3.56
البرنامج الإضافي للزراعات الكبرى	1050	3.52
برنامج الزراعات الكبرى الفصل 11 من قانون المالية 2017	1089	4.38
برنامج القروض الموسمية للتمور	197	0.97
برنامج القروض التي تفوق مبالغها 5 آلاف دينار	186	1.50
برامج مختلفة (BAC DIGITAL ببني حسان)	50	0.05
المجموع	**41 411**	**100.212**

2- أهم برامج التمويل خلال سنة 2023

تم خلال سنة 2023 مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مشاريع متناهية صغيرة في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية.

2-1 المنظومات الإقتصادية

تم خلال سنة **2023** إسناد **6260** قرضا بمبلغ جملي يقدر بـ **16.772 م.د** عن طريق **173** جمعية موزعة فيما يلي بين قطاع الفلاحة والصناعات التقليدية.

المنظومات	العدد	مبلغ القروض (م.د)	النسبة % (من المبلغ)
المنظومات الفلاحية	4 943	13.079	77.9
منظومات الصناعات التقليدية	1 317	3.693	22.1
المجموع	**6260**	**16.772**	**100**

- **المنظومات الفلاحية**

حظي القطاع الفلاحي بالجزء الهام من تدخلات جمعيات القروض الصغيرة في إنجاز برنامج المنظومات الإقتصادية حيث تمّ إسناد **4943** قرضا بمبلغ جملي بـ **13.079م د .**

وتتوزع المنظومات الفلاحية كالتالي:

	عدد القروض		مبلغ القروض	
	العدد	النسبة (%)	المبلغ (م.د)	النسبة (%)
تربية الحيوانات الصغرى	3631	73.4	9.480	72.5
البيوت المكيفة	116	2.3	0.343	2.6
تثمين المنتوجات الغابية	322	6.5	0.772	5.9
الأشجار المثمرة	168	3.4	0.481	3.7
العناية بالزياتين	437	8.8	1.182	9.0
خدمات في القطاع الفلاحي	236	4.8	0.720	5.5
الصيد البحري	33	0.8	0.101	0.8
المجموع	**4943**	**100**	**13.079**	**100**

- **المنظومات في مجال الصناعات التقليدية**

شهد قطاع الصناعات التقليدية إسناد **1317 قرضا** بقيمة جملية تقدر بـ **3.963 م د** تتوزع على النحو التالي:

	عدد القروض		حجم القروض	
	العدد	النسبة (%)	الحجم (م د)	النسبة (%)
الزرابي والمفروشات	767	58.2	2.049	55.5
خدمات في قطاع الصناعات التقليدية	550	41.8	1.644	44.5
المجموع	**1317**	**100**	**3.693**	**100**

2-2 القروض الموسمية الفلاحية

تعتبر سنة 2023 سنة إستثنائية في إسناد للقروض الفلاحية الموسمية من حيث تبسيط الإجراءات والمبالغ المسندة وحسن الإعداد حيث تولى البنك:

- إعداد منشور مشترك لتمويل موسم الزراعات الكبرى 2024/2023.

- برمجة ملتقيات مع جمعيات القروض الصغيرة بالولايات المعنية بتنفيذ برنامج الزراعات الكبرى بالبنك التونسي للتضامن بالتنسيق مع الجمعية المهنية وبحضور ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قصد عرض وتقديم كافة الإجراءات ورفع الإشكاليات المتعلقة بموسم الزراعات الكبرى.

- تنظيم يوم **لتمويل صغار مزارعي الحبوب بولايتي باجة وجندوبة** بالشراكة بين البنك ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بولاية باجة تم من خلاله توزيع إشعارات بالموافقة على الفلاحين الممولين من قبل البنك وجمعيات القروض الصغيرة.

- تنظيم يوم للقروض الموسمية **لصغار الفلاحين في قطاع التمور بولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس** بالشراكة بين البنك ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بولاية قبلي في إطار الإستعداد لموسم التمور لصغار الفلاحين من حيث العمل على توفير كافة الظروف الملائمة لنجاح الموسم وتبسيط الإجراءات للحصول على القروض من قبل البنك والجمعيات وصرفها في آجالها.

تم إسناد **3326** قرضا بمبلغ جملي في حدود **12.444 م د**، وتتوزع هذه القروض حسب الأنشطة الفلاحية كما يلي:

	عدد القروض		حجم القروض	
	العدد	النسبة (%)	الحجم (م.د)	النسبة (%)
الزراعات الكبرى	2139	64.3	7.909	63.5
زراعة الخضراوات	990	29.7	3.565	28.6
التمور	197	6.0	0.970	7.9
المجموع	**3326**	**100**	**12,444**	**100**

3 – توزيع القروض الصغيرة

3-1 حسب القطاعات

تقدر حصّة القطاع الفلاحي بـ **54.3 %** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2023 يليه قطاع التجارة بـــ **16.5%** وقطاع المهن الصغرى بـــ **12.3 %** في حين شهدت حصة قروض تحسين ظروف العيش إنخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2022 لتستقر في حدود **3.4%**.

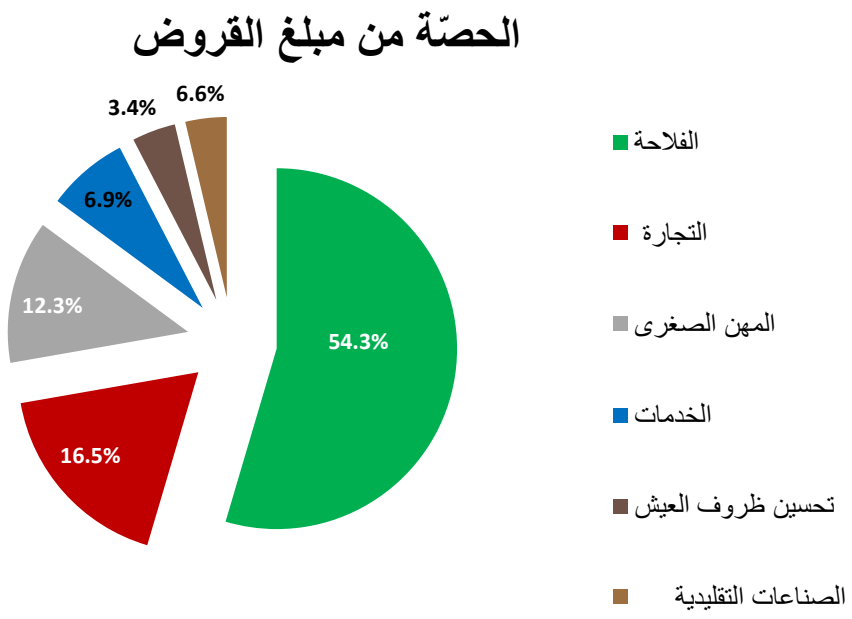

2-3 حسب الجهات

تقدّر حصّة الجهات الداخلية بـ **56%** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2023 مقابل **50 %** خلال سنة 2022.

الحصة من مبلغ القروض

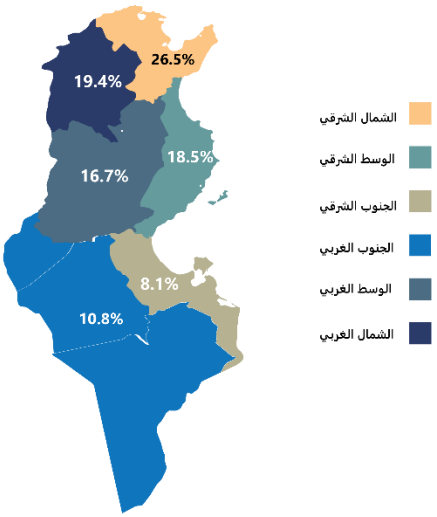

3-2 حسب النوع الإجتماعي

تمّ تسجيل تحسنا في حصّة المرأة خلال سنة 2023 حيث انتفعت بنسبة **55.1 %** من إجمالي القروض مقابل **54.6%** خلال سنة 2022.

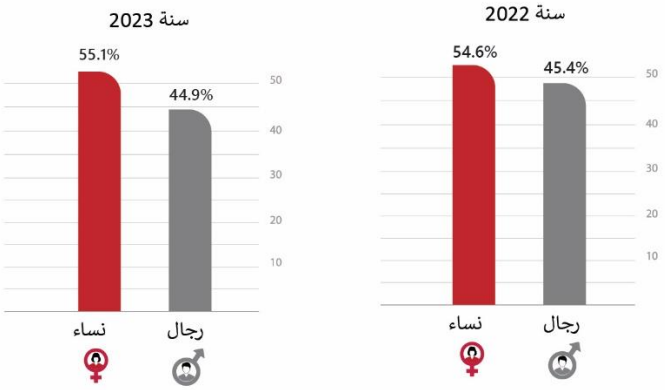

4- برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة

تتمثل أهم الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

- تكوين 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بولايات أقاليم تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي.
- إعداد ملفات الحصول على التراخيص لفائدة 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بالولايات المذكورة وإحالتها إلى سلطة رقابة التمويل الصغير.
- أما بالنسبة للقسط الثاني والمتضمن لأقاليم الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي فإن طلب العروض لم يكن مثمرا رغم القيام بمراجعة فصول كراس الشروط.
- بصدد إجراء طلب عروض لإعداد دليل إجراءات خاص بالتصرف في برامج التمويل الصغير للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بعد مراجعة فصول كراس الشروط.
- بصدد إجراء طلب عروض لإعداد كراس شروط لتركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بعد مراجعة فصول كراس الشروط.

III- نشاط الإستغلال البنكي

تميزت سنة 2023 بتثبيت النشاط التجاري الجديد للبنك في إطار تنفيذ إستراتجيته للفترة (2021-2025) الرامية إلى دعم الإدماج المالي والإقتصادي والعمل على تطوير منتوجاته و مؤشراته البنكية.

1- حصيلة نشاط الإستغلال البنكي

❖ فتح الحسابات البنكية بالفروع

سجل نشاط فتح الحسابات الجارية لفائدة الحرفاء البنك من المهنين وجمعيات القروض الصغيرة تطورا ملحوظا حيث أن قروض المشاريع الصغرى أصبحت تصرف لفائدة الحريف عبر حسابه الجاري الذي يتم فتحه وجوبا وبصفة آلية عند إنجاز القرض.

هذا وقد بلغ عدد الحسابات المفتوحة خلال سنة 2023 أكثر من **13058** حساب جاري موزعة كما يلي:

	2022	2023
حسابات إيداع	2862	12547
حسابات جارية	109	301
حسابات جارية لفائدة الجمعيات	-	210
المجموع	**2971**	**13058**

هذا وقد سجل الرصيد المتوفر للحسابات المفتوحة على مستوى مختلف الفروع بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ما يفوق **34 مليون دينار** موزعة كما يلي:

طبيعة الحساب	الرصيد (م.د)
حسابات إيداع	10.815
حسابات جارية لفائدة جمعيات القروض الصغيرة	10.883
حسابات جارية	9.013
حسابات إدخار	3.308
المجموع	34.019

❖ النشاط النقدي للخزينة

أفرزت عملية فتح الحاسبات البنكية تطور كبيرا في عدد العمليات المالية مقارنة بسنة 2022 وذلك راجع بالأساس إلى عمليات إستخلاص القروض من قبل الحرفاء وعمليات سحب مبالغ المال المتداول من قبل المقترضين وخلاص المزودين.

سجلت عمليات التنزيل أرقام فاقت **125 مليون دينار** وعمليات سحب فاقت **94 مليون دينار** كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

2022				2023			
عمليات التنزيل		عمليات السحب		عمليات التنزيل		عمليات السحب	
العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
35 463	37.081	12 954	22.787	138 481	125 .603	48 973	94.291

❖ عمليات المقاصة البنكية

يبين الجدول الموالي تفاوت بين كافة العمليات المتعلقة بالمقاصة البنكية خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 يبرز من خلاله ما يلي:

- **إرتفاع** في عدد المعاملات بالصكوك البنكية من **20875** عملية خلال سنة 2022 إلى **26417** عملية خلال سنة 2023 وذلك يرجع بالأساس إلى إستعمال الصكوك البنكية في كافة عمليات الصرف سواءا لحرفاء البنك أو حرفاء جمعيات القروض الصغيرة.
- **إنخفاض** في عدد ومبلغ التحويلات الصادرة سنة 2023 كان له الآثر الإيجابي على الخزينة نتيجة لعدم قيام الجمعيات بتحويل مبالغ الأقساط المحالة لفائدتها نحو البنوك الأخرى والعمل على تنزيل مبالغ الإستخلاصات بحساباتها المفتوحة لدى فروع البنك وكذلك قيام حرفائه من المهنيين بتوطين كافة معاملاتهم التجارية لديه.
- **إنخفاض** في عدد ومبلغ عمليات الإقتطاع الصادرة نتيجة قيام حرفاء البنك بإستخلاص قروضهم مباشرة من حساباتهم الجارية المفتوحة لديه.
- **إنخفاض** في عمليات الإقتطاع الصادرة نتيجة تصفية وضعية الحسابات المفتوحة لدى البنوك الأخرى بالتركيز على الحسابات المغلقة أو التي لا تتوفر بها أرصدة مالية.

تطور حجم العمليات المالية (2023/2022)

الوحدة: مليون دينار

	2022				2023			
	الصادرة		الواردة		الصادرة		الواردة	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
التحويلات	19444	124.320	28191	116.265	11955	95.867	23266	106.485
الإقتطاع	2 181 772	756.827	1458	29.469	1092286	369.427	1682	24.901
صكوك بنكية	5723	16.795	20875	113.380	8571	18.614	26417	101.597
الكمبيالات	337	0.881	290	1.779	225	1.174	277	2.589
المجموع	**25504**	**898.823**	**50814**	**260.893**	**1113037**	**485.082**	**51642**	**235.572**

2-الخدمات المرتبطة بالبطاقات البنكية والموزعات الالية

❖ البطاقات البنكية

تم خلال سنة 2023 إصدار حوالي 134 10 بطاقة بنكية مثلت نسبة إنجاز قدرت بـ 94 % من أهداف البنك لسنة 2023 وحصيلة جملية ناهزت 058 13 بطاقة بنكية منذ بداية النشاط التجاري للبنك.

وقدرت المعاملات بالبطاقات البنكية بـ 850 78 عملية خلال سنة 2023 منها 350 19 عملية شراء إلكترونية.

علما وأن مداخيل عمليات بيع البطاقات البنكية بلغت بـ 406 ألف دينار خلال سنة 2023.

❖ الموزعات الآلية

شهدت سنة 2023 إستكمال تركيز كافة الموزعات الآلية النقدية بكافة الفروع والبالغ عددها 26 موزع بإستثناء فرعي الكاف وقبلي وذلك بالعلاقة مع نقلة مقر الفرع وتهيئته.

تم خلال سنة 2023 تسجيل 482 عملية شحن للموزعات الألية في كافة الفروع التجارية للبنك بمبلغ جملي قدر بـ **25** مليون دينار.

وقد تم إلى موفى سنة 2023 تسجيل ما يفوق 100 ألف عملية سحب عن طريق شبكة الموزعات الآلية للبنك منها 26 ألف عن طريق حرفاء البنك و74 ألف عملية عن طريق حرفاء البنوك الأخرى.

وقد مكنت هذه العمليات من توفير ما يزيد عن **106** ألف دينار كمداخيل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن البنك تحصل على شهادة التأشير الدولية VISA خلال شهر نوفمبر 2023 والمتعلقة بإستعمال البطاقات البنكية الدولية بالموزعات الآلية للبنك.

3– القروض التجارية

تولى البنك خلال سنة 2023 وضع مقومات إسناد القروض التجارية لفائدة حرفائه أساسا بالفرع المركزي في شكل ضمان بنكي وتسبقة على الخلاص وخصوم تجارية موزعة على النحو التالي:

3-1 الضمان البنكي

أسند البنك عدد 104 ضمان بنكي بقيمة 718 ألف دينار لفائدة حرفائه خلال سنة 2023.

3-2 خصوم تجارية

قام البنك بإسناد 42 خصم تجاري على كمبيالات مسحوبة بقيمة جملية قدرت بـ **327** ألف دينار.

3-3 تسبقة على خلاص المزودين

تمكن البنك من إنجاز 292 عملية تسبقة لفائدة المزودين المتعاقدين مع البنك بمبلغ جملي بقيمة **9.045** مليون دينار.

الجزء الثاني

الاستخلاصات

I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى

تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2023 بـ **158.878 م د** مقابل **146.014 م د** خلال سنة 2022 أي بزيادة قدرها **9 %**

وتقدر نسبة الإستخلاص لسنة 2023 بـ **81%** مقابل **85%** خلال سنة 2022 نتيجة ارتفاع حجم المبالغ التي حل أجالها من **173م د** إلى **196 م د**.

كما تطورت النسبة العامة للإستخلاص من **73.4 %** في موفي سنة 2022 إلى **74.2 %** في موفى سنة 2023.

ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات إستعادة نسقها التصاعدي بعد جائحة "كورونا".

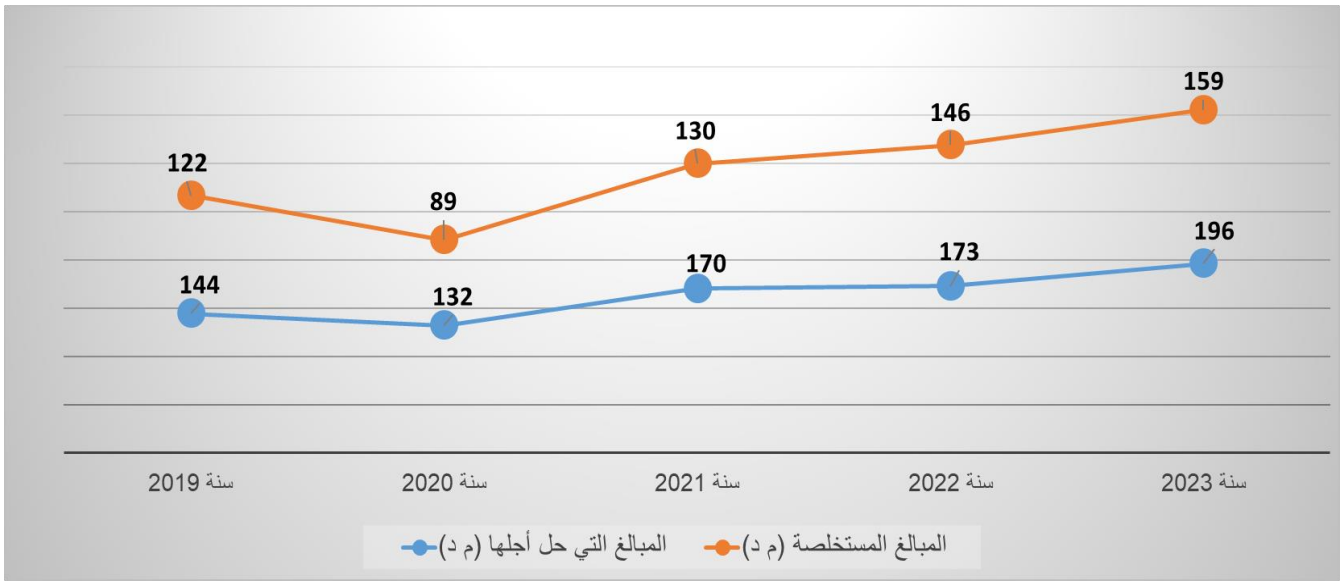

1- تحليل نتائج الإستخلاص

1-1 حسب القطاعات الاقتصادية

تقدّر نسبة الإستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بحوالي **87.7%** خلال سنة 2023، وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة **64.4%** بالنسبة لقطاع المهن الصغرى.

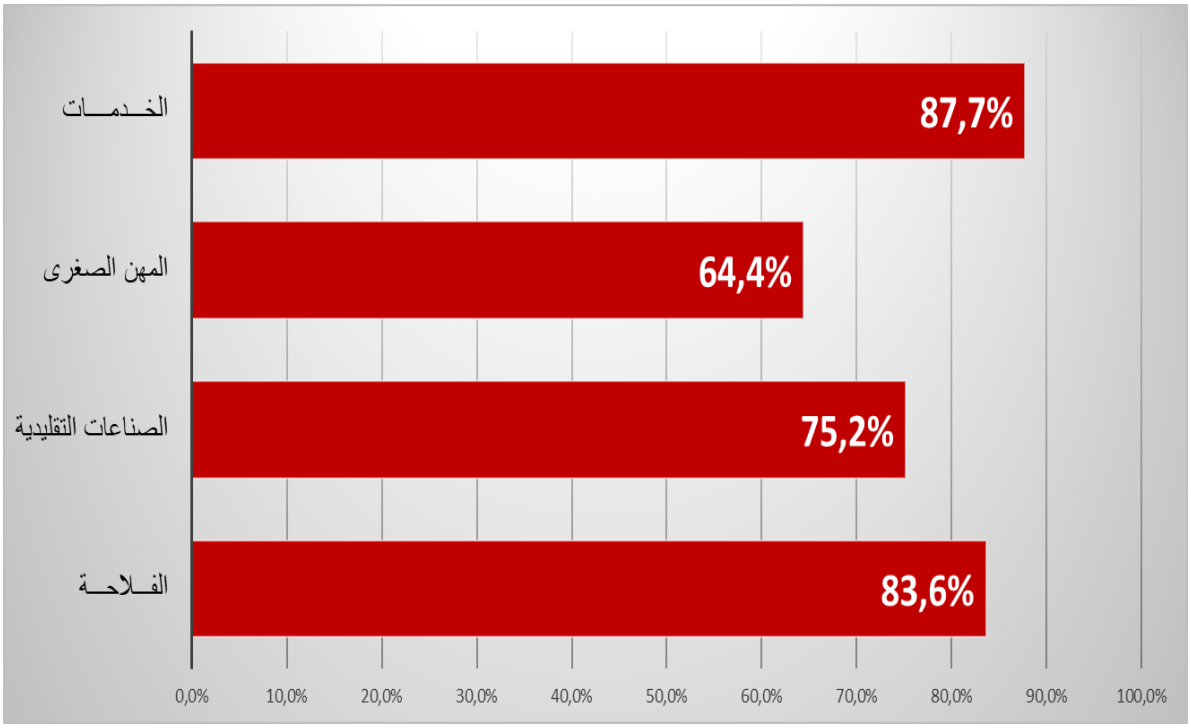

2-1 حسب الجهات

سجلت الفروع المتواجدة أساسا بالجهات الشرقية مثل صفاقس (1و2) والمهدية وبن عروس و سوسة و المنستير أحسن نسب إستخلاص سنوية في حين لاتزال الفروع المتواجدة بالقصرين والكاف وقفصة تواجه صعوبات في تحصيل الإستخلاصات.

3-1 حسب المستوى التعليمي

تمّ تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهائد العليا بـ **83%** خلال سنة 2023 مقابل **79%** لباقي المستويات التعليمية.

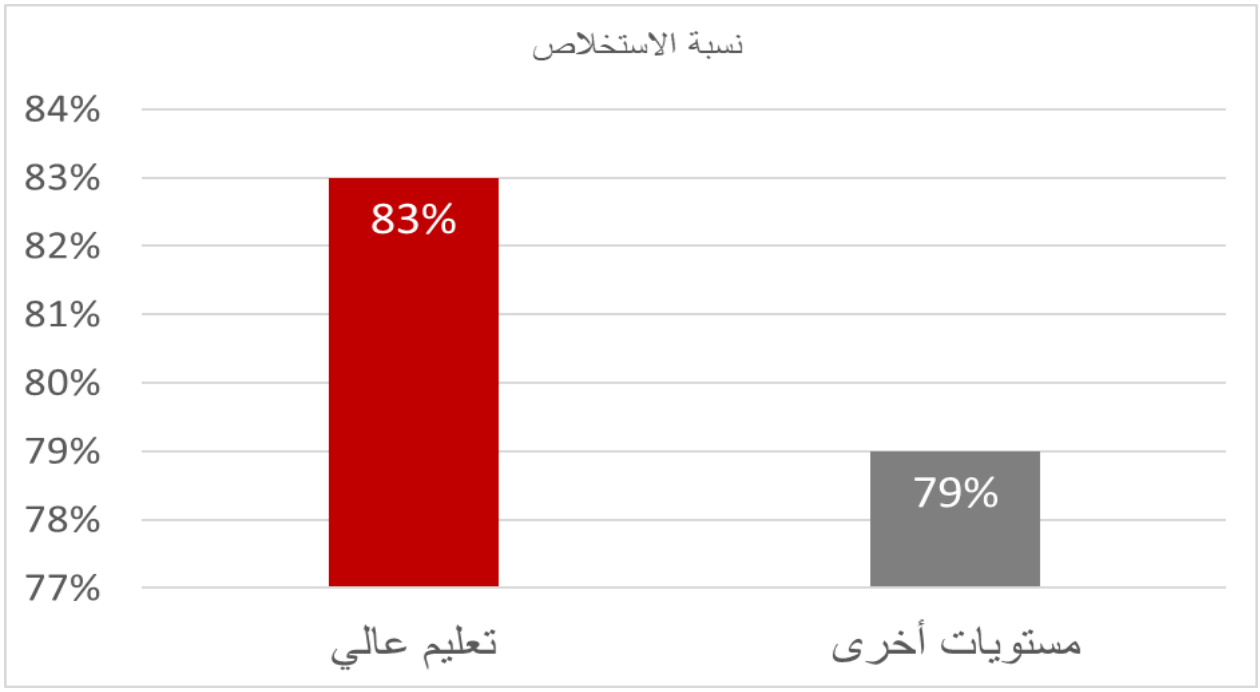

4-1 حسب النوع الاجتماعي

سجلت المرأة نسبة إستخلاص القروض لدى الباعثين **خلال سنة 2023 في حدود 83%** مقابل **79%** بالنسبة للرجل كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:

2- آليات المساعدة على الاستخلاص

وقد ساهمت الإجراءات التي إتخذها البنك في تحسين نتائج الإستخلاص. والتي تتلخص في أهم الإجراءات التالية:

- إرسال إشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء وتم من خلالها حثهم على تسوية وضعيتهم تجاه البنك.
- إرسال إرساليات قصيرة خصت لـ:

  - التذكير بحلول أجل أول قسط وذلك بصفة آلية في بداية كل شهر.
  - تذكير الحرفاء الذين تخلدت بذمتهم ديون(أقل من ثلاثة أقساط) قصد تحسيسهم على الإيفاء بتعهداتهم.

- التعاقد مع مركز نداء لتدعيم الفروع الجهوية لتحقيق الأهداف المرسومة قصد الإتصال بالحرفاء لتذكيرهم وحثهم على إستخلاص أقساط القروض وإعلامهم بإمكانية الدفع نقدا بكافة فروع البنك.
- برقيات عبر منظومة " WEB-Télégramme " بصفة شهرية شملت الحرفاء الممولين عن طريق الإجارة،
- إجتماعات لجنة الإستخلاص والتي يتمّ من خلالها متابعة مآل الملفات التي في طور النزاعات والعمل على الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتلددين في الخلاص من خلال التنفيذ

على مكونات المشروع والممتلكات الخاصة للحرفاء وتقوم بصياغة محاضر جلسات في الغرض تتضمن التوصيات اللازمة لضمان حسن سير الإجراءات المتبعة وسرعة الإستخلاص.

- إعادة جدولة الديون المتخلّد بذمة الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 2022-2023 طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 30 لسنة 2023.
- تم ابرام صفقة خدمات مع شركة متخصصة في متابعة الإستخلاص لمساعدة البنك في مجال إستخلاص القروض المتخلدة بخصوصها مبالغ غير مستخلصة هامة وإستعصى على البنك إستخلاصها بالإجراءات العادية.

❖ التعويض عن القروض غير القابلة للإسترجاع

تمّ خلال سنة 2023 التعويض لـ **1731 قرض** بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود **12,412 م د** و**447 أ د** إسترجاع مصاريف التقاضي مقابل التعويض لـ **981 قرض** خلال سنة 2022 بمبلغ جملي من حيث أصل الدين قدره **5,533 م د** و**226 أ د** إسترجاع مصاريف التقاضي.

وبذلك فقد بلغ العدد الجملي للقروض غير القابلة للإسترجاع التي تم تعويضها **6559** قرضا بمبلغ جملي قدره **36,941 م د** منه **1,4 م د** استرجاع مصاريف التتبعات القانونية.

❖ جدول تفصيلي لإجراءات النزاعات المتخذة سنة 2023

قام البنك باتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة ضد الحرفاء المتلددين في الخلاص.

تقوم لجنة الإستخلاص بعقد جلسات دورية للإطلاع على حسن سير الإجراءات وضمان سرعة استخلاص القروض.

سجل البنك تطورا ملحوظا في معالجة الملفات المحالة للنزاعات وذلك كما يبينه الجدول التفصيلي التالي:

الإجراءات	سنة 2002	سنة 2023	%
إنذارات بالدفع	2 383	3 841	%61
إستصدار أحكام (أموامر بالدفع وقضايا أصلية)	5 966	7 226	%21
التنفيذ	4 422	5 314	%20

II – إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة

1- حصيلة الاستخلاصات

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة تطورا طفيفا في حجم المبالغ المستخلصة من **88,5** م د خلال سنة **2022** إلى **90,7** م د خلال سنة **2023**.

هذا وقد تميزت سنة **2023** بوضع إجراءات جديدة لجمعيات القروض الصغيرة متعلقة بإستخلاصات القروض إثر فتح حسابات جارية بنكية لها بالفروع الجهوية للبنك وتسهيل عملية إستخلاص القروض

من قبل المنتفعين مباشرة أو عن طريق تحويلات أسبوعية بالنسبة للجمعيات البعيدة عن مقر الفرع الجهوي للبنك.

هذا وقد إعتمد البنك المرونة في شروط صرف إعتمادات برنامج سنة **2023** بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة مع العمل على متابعتهم حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات المديرة والمدير التنفيذي للجمعيات المعنية لحثهم على الترفيع من نسب الإستخلاص ومتابعة ملفات المتلددين المحالة إلى النزاعات.

وتبعا لهذا الإجراء تمكنت **25** جمعية من الحصول على عقود برنامج سنة **2023**.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

نسبة الإستخلاص	عدد الجمعيات الناشطة
95% <	31
95%–90%	57
90%–80%	85
80%–70%	29
المجموع	**202**

وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في موفى سنة **2023** بـ **88,2%** مقابل **87,8 %** في موفى سنة2022.

2- نزاعات جمعيات القروض الصغيرة

في إطار متابعة نشاط الجمعيات وبناء على تقارير المهمات الرقابية التي يقوم بها البنك والتي تبرز وجود تجاوزات أو سوء تصرف في بعض الجمعيات، يتولى البنك إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية.

كما تمّ إحالة ملفات الجمعيات المتوقفة عن النشاط ولم تقم بتسوية وضعية الملفات التي على ذمتها مع البنك إلى التتبعات القضائية.

كما بلغ عدد جمعيات القروض الصغيرة المحالة إلى القضاء والتي لم يتمّ البت فيها نهائيا 96 جمعية في موفى سنة 2023.

تتم متابعة مآل هذه القضايا من قبل لجنة "نزاعات القروض الصغيرة".

الجزء الثالث

الأنشطة المساندة

I-التنظيم والنظام المعلوماتي للبنك

تميزت سنة 2023 بعديد الانشطة الرامية الى تنفيذ المخطط الاستراتيجي للبنك للفترة (2021-2025) والذي يهدف أساسا الى تطوير المنتوجات والخدمات البنكية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي والاندماج في الاقتصاد الرقمي. وقد تم في هذا الصدد:

❖ على مستوى النظام المعلوماتي والتحول الرقمي للبنك

ابرام 03 صفقات لإنجاز مشاريع تندرج ضمن تحقيق الاهداف المضمنة بإستراتيجية البنك للفترة المذكورة:

- ✓ الشروع في تنفيذ المشروع المتعلق برقمنة منظومة التصرف في المشاريع الصغرى،
- ✓ الشروع في تنفيذ منظومة المعالجة الآلية لعمليات المقاصة.
- ✓ الشروع في تركيز منظومة للتصرف الالكتروني في الوثائق والمراسلات (GED /GEC).

كما تعدد نشاط البنك ضمن محور مختلفة نذكر منها ما يلي:

- الإعداد لوضع منظومة لتطوير الخدمات المتعلقة بمعالجة الدفع عبر الهاتف النقال MOBILE PAIEMENT وإدماجها ضمن المنظومة المعلوماتية للبنك.
- مواصلة العمل لإرساء و تأطير لوضع مخطط إستمرارية نشاط البنك PCA عند المستجدات الطارئة وقد تمت الاستعانة في مرحلة أولى بمكتب مختص لتحديد الحاجيات وتشخيص المخاطر ، ثم تم اثر ذلك الاستعانة بمكتب مختص آخر لتحين العمل الذي تم اعداده في هذا الغرض.

كما نشير الى أنه وضمن تعزيز ودعم الحماية للمنظومة المعلوماتية للبنك، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ الاستعانة بخبرات فنية لتفادي الهجمات السيبرنية وتعزيز الدفاعات بما يمكن من ضمان السير الطبيعي للمؤسسة.
- ✓ تعزيز الحماية بمحيط موقع DATA CENTER باقتناء منظومة للغرض.
- ✓ تجديد رخص البرمجيات الخاصة ANTIVIRUS وANTISPAM
- ✓ وضع منظومة لحفظ المعطيات المخزنة بـ DATA CENTER . وحفظها بنسخ يتم ايداعها بصفة يومية في مراكز الحفظ المعدة للغرض.

❖ على مستوى التنظيمي للبنك

تولى البنك خلال سنة 2023 إعتماد هيكل تنظيمي جديد لمواكبة متطلبات تحقيق أهدافه الإستراتيجية وتطور نشاطه. وقد صادق مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 5 أفريل 2023 على الهيكل التنظيمي والشروع في وضعه حيز التنفيذ بصفة تدريجية بتسمية 4 مديرين مركزيين و12 في خطة رئيس مديرية و8 في خطة رئيس دائرة وتركيز خطة نائب رئيس فرع بالنسبة لكافة الفروع.

كما تم خلال سنة 2023 إبرام عقد برنامج بين مجلس الإدارة والإدارة العامة للبنك وفق مقتضيات الأمر 4953 لسنة 2013 وذلك على غرار البنوك العمومية الأخرى.

II-الإعلام والإشهار

- ✓ تنظيم يوم إعلامي "إنطلاقة جديدة لتمويلات البنك التونسي للتضامن" بتاريخ 21 مارس 2023 وتوزيع إشعارات بالموافقة لفائدة دفعة أولى من مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.
- ✓ تنظيم ملتقى المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية وفروع البنك التونسي للتضامن حول تمويل المواسم الفلاحية بتاريخ 29 أوت 2023.
- ✓ تنظيم "يوم القروض الموسمية لصغار مزارعي الحبوب بولايتي باجة وجندوبة" بتاريخ 23 سبتمبر 2023 بباجة.
- ✓ تنظيم "يوم القروض الموسمية لقطاع التمور" بتاريخ 29 سبتمبر 2023 بقبلي لفائدة صغار الفلاحين بولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس
- ✓ المشاركة في صالون "ريادة" المختص في بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة أيام 22 و23 فيفري 2023.

III-التهيئة والتجهيز

تولى البنك خلال سنة 2023 مواصلة أشغال التهيئة والتجهيز. وتتمثل أهم هذه الأشغال خلال سنة 2023 فيما يلي:

- ✓ إستكمال تهيئة فروع باجة والمنستير ونقلة الفرعين إلى المقرات الجديدة.

- ✓ إستكمال أشغال تركيز قباضات الخزينة وقاعات الخزانة المصفحة وتركيز الموزعات الالية للأوراق النقدية بالنسبة لكافة الفروع بإستثناء فرعي الكاف وقبلي.
- ✓ تعزيز نظام الحماية في جميع الفروع من خلال تحديث أنظمة الإنذار وأنظمة المراقبة بالفيديو وأقفال الدخول وأقفال الأبواب الثانوية.
- ✓ إقتناء 32 حاسبة أوراق نقدية.

IV-الإنتدابات والتكوين

عقدت لجنة التعيينات والتأجير خلال سنة 2023، عدة إجتماعات لمتابعة سير المناظرة الخارجية التي تمّ الإعلان عنها لإنتداب 28 إطار لدعم وتعزيز شبكة الفروع والمصالح المركزية للبنك.

كما تميّزت سنة 2023 بدفع خاص في مجال تكوين وتنمية الموارد البشرية للبنك لدعم قدرات إطارات وأعوان البنك خصوصا في مجال العمليات المتعلقة بنشاط المجالات الأخرى ذات الصلة بنشاطه (تبييض الأموال، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، اعتماد التقنيات الحديثة (الرقمنة) والذكاء الاصطناعي في المجال البنكي، المجالات المختلفة للمحاسبة والجباية، الإعلامية والتكنولوجيا، التصرف في المشاريع MS PROJECT، حوادث الشغل والأمراض المهنية، قانون المالية، تقنيات الجرد، إلخ)

كما يحرص البنك على تسجيل بعض إطاراته في التكوين الإشهادي في الدروس البنكية ITB.

ويبلغ عدد المنتفعين بالتكوين 73 إطار خلال سنة 2023 بكلفة تناهز 140 ألف دينار.

كما استقبل البنك قرابة **100 متربصا** على مستوى المقر الاجتماعي والفروع، كما تولى تأطير العديد من طلبة السنوات النهائية في إعداد مشاريع بحوث التخرج في عديد المجالات ذات الصلة بنشاط البنك من أهمها:

- إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية
- المنظومة الإعلامية كوسيلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض
- تطوير الموارد البشرية

V- الموازنة الإجتماعية

1-الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 304 موظفا في موفى ديسمبر 2023 مقابل 309 في موفى سنة 2022 موزعة كما يلي:

✓ **حسب الصنف**

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	223	73.3
أعوان التسيير	40	13.2
أعوان التنفيذ	41	13.5
المجموع	**304**	**100**

وتقدر نسبة التأطير بحوالي 73%.

✓ **حسب النوع الإجتماعي**

	العدد	النسبة (%)
رجال	163	53.61
نساء	141	46.39
المجموع	**304**	**100**

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ 46%.

✓ **حسب الفئة العمرية ومكان العمل**

	العدد	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	0	0
35-25 سنة	41	13.50
50-36 سنة	156	51.31
55-51 سنة	64	21.05
55 سنة ما فوق	43	14.14
المجموع	**304**	**100**

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة) حوالي 64.81% والتي تعتبر عنصرا إيجابيا على مستوى الموارد البشرية المتوفرة بالبنك.

	العدد		المجموع
	رجال	نساء	
المقر الاجتماعي	67	60	41,77
الفروع	96	81	58,23
المجموع	**163**	**141**	**100**

يتمركز قرابة 58% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2-الصندوق الإجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفاضلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

تتمثل تدخلات الصندوق خلال سنة 2023، في إسناد 41 قرضا بمبلغ جملي يناهز **471 أد**.

VI-المسؤولية المجتمعية للبنك

دعما لمبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE) التي تعتبر نموذج أعمال مستدام يساعد المؤسسات على الرفع من أداءها وقدرتها التنافسية وعلى أن تكون مسؤولة إجتماعيا تجاه نفسها وتجاه أصحاب المصلحة بشكل يراعي التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لنشاطها، قام البنك التونسي للتضامن في هذا الإطار بإتخاذ عدة إجراءات تدعم هذا التوجه. وتتمثل هذه الإجراءات خصوصا فيما يلي:

- ✓ إبرام عديد إتفاقيات التمويل والشراكة مع الشركات البترولية والمنجمية في إطار المسؤولية المجتمعية،
- ✓ تخصيص ضمن إستراتيجية البنك للفترة (2021-2025) محورا إستراتيجيا خاصا (عدد 6) يدعم دور البنك في التمويل التضامني والإجتماعي المستدام،
- ✓ إحداث دائرة ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنك تعنى بالمسؤولية المجتمعية وتكليف إطار بالبنك بإدارتها،
- ✓ إحداث لجنة داخلية للمسؤولية المجتمعية بالبنك تتولى المصادقة على برنامج عمل البنك في علاقة بالمسؤولية المجتمعية ومتابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة،
- ✓ إعداد دليل إجراءات خاص بتنفيذ أنشطة البنك في مجال المسؤولية المجتمعية.

وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2023 فيما يلي:

- ✓ مواصلة متابعة وتقييم المشاريع الصغرى الممولة من قبل البنك في إطار برامج التمويل بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بمنطقة الكامور بولاية تطاوين،
- ✓ عقد عدة إجتماعات مع شركة فسفاط قفصة لإبرام ملحق إتفاقية للتمويل خاص بمنطقة المكناسي من ولاية سيدي بوزيد،
- ✓ دراسة البنك في إطار برنامجه السنوي لطلبات تمويل عملية تجهيز قاعات إعلامية بمدرستين إبتدائيتين عن طريق جمعيات متعاقدة مع وزارة التربية في الغرض،
- ✓ إنخراط البنك في إطار المسؤولية المجتمعية المشتركة للبنوك تحت إشراف المجلس البنكي والمالي (CBF) والمشاركة في عديد الإجتماعات التحضيرية لتمويل عملية إعادة تشجير الغابات التي تعرضت للحرائق بولاية جندوبة ومساهمة البنك بـ 30 ألف شجرة على مدة ثلاث سنوات.